

## العراق

## التسوية تكتمل... بصفات إيرانية

**برهم صالح رئيساً للجمهورية العراقية، وعادل عبد المهدي رئيساً مكلّفاً تشكيل حكومتها الاتحادية. تطوّرات يرسمان معلّنين رئيسيين جديدين في «التسوية» التي انطلقت منذ انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً للبرلمان. وعلى رغم ما نتّيته تلك «التسوية» من توازلات نفوذ على الساحة العراقية، إلا أنها تطوحي بمكاسب سياسية متتالية لطهران وحلفائها، سواء في سيرورة العمليات الانتخابية الثالث، او في نتائجها. أمس، تركز سيناريو انتخابات هيئة رئاسة البرلمان، بعد فشل محاولات توحيد «البيت الكردي»، وسعي الولايات المتحدة إلى تمرير الاعمب المصلحتها. ازادت واشنطن إنجاز ما يمكن إنقاذه في الساعات الاخيرة عبر دعم مرشح مسعود برزاني، لكنها ساهمت من دون قصد في، تكثفه قوي «البيت الشيعي» خلف برهم صالح، بعدها كانت الاخيرة قد توصلت إلى توافق على مرشحاً لرئاسة الحكومة، اراحها من متطلبات عديدة كان يفرضها عليها التفاوض مع الاكراد، في ظلّ تلاش في قاعدة «الكتلة النيابية الأكبر»، يتحسب حزب بارزاني خطراني الرئيس الجديد**

**نور ايوب**

حتى ظهر أمس، كانت الأجواء السياسية تغدب بتوجّه زعماء كتلة «البناء» (هادي العامري - نوري كردستان» فؤاد حسين. توجّهه رفض الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، وعد آخر من «المستقلين»، الضماهي معه، مُتمسكين بخيار مرشح «الاتحاد الوطني الكردستاني»، برهم صالح، للمُنصب. في المقابل، ظلت كتلة «الإصلاح والإعمار» (مقتدى الصدر - عمار الحكيم) على موقفها الداعم لنيل صالح المنصب الرئاسي الأول في البلاد. في موازاة ذلك، كان الثنائي الكردي يحاول للملئة صفاته. ثلاثة اجتماعات متواصلة - بدعم ورعاية إيرانيين - هدفت إلى تقديم مرشح توافقي، لكنها فشلت في لحظاتها الأخيرة، بعد تدخل اميركي فقّه، وثبات في موقف السلمانية إيماناً منها بمرشحها الرئاسي.

مصادر مطلعة تقول، في حديثها إلى «الأخبار»، إن «البناء» أمس كان أصام تحدّ قد يُضعف موقفه أمام «الإصلاح»، خصوصاً إن لم يرضّ الأول كامل أصواته لصالح حسين، مُتحذّنة عن مسارين تفاوضيين متوازيين: انتخاب رئيس الجمهورية، والتوافق على اسم رئيس الحكومة الاتحادية. في المسار التفاوضي الثاني، تمكّنت الكتل «الشيعية» خلال الساعات الماضية من التوافق على اسم عادل عبد المهدي. توافق فتح الباب على مخرج في ما يتصل برئاسة الجمهورية عمادة: «منح النواب حرية اختيار الرئيس، ما لم يتكّن الأكراد من اختيار رئيسهم». وتراقب ذلك مع دعوة النواب إلى التزام توجّهه كتلتهم مع هامش من حرية القرار للثلاثي في انتخاب رئيسه، على اعتبار أن سيناريو من هذا النوع من شأنه كسر مقولة «الكتلة النيابية الأكبر»، والدفع نحو تثبيت مفهوم «التوافق» في إدارة العملية السياسية في المرحلة المقبلة. كان الهدف من هذا «الحل» التأكيذ أنه



كلف عبد المهدي سريعاً تشكيل الحكومة مع انتهاء صالح أداء القسم (أ ف ب)

ما من «كتلة أكبر»، حتى لا يُحسب الإنجاز انتصاراً للمعسكر على آخر، وهو ما أشار إليه زعيم «التيار الصدري»، صباح أوس، بالقول إن «العراق أكبر من الكتلة الأكبر». أما المسار التفاوضي الأول، فقد رعته طهران. ثلاثة اجتماعات أمس في العاصمة بغداد بين وفدي «الديموقراطي» (برئاسة نجرفان البرزاني) و«الاتحاد» (برئاسة قويدا الطالباني)، اجتماعات قضت بتأجيل جلسة الانتخاب أكثر من مرة. اقترب الجانبان من التوافق عبر عروضات وتنازلات متبادلة، لكن التدخّل الأميركي في اللحظات الأخيرة خلط الأوراق مجدّداً، ودفِع الطرفين إلى التمسك بمرشحيهما. مصادر سياسية رفيعة تؤكد لـ«الأخبار» أن وزير الخارجية

## ضغطت واشنطن على صالح للانسحاب من السباق الرئاسي



الأميركي مايك بومبيو، والمبعوث الرئاسي الأميركي في التحالف الدولي» بريت ماكغورك، مارسا ضغوطات على صالح بهدف دفعه إلى الانسحاب، لكن الطلب الأميركي لم يرقّ ممثلي «الاتحاد»، الذين ما كان منهم إلا أن فضّوا اللقماء، وتوجّهوا إلى النزال البرلماني.

# الرتاسات الثلاث: وجوه جديدة لا تكسر التوازن

و«الإقليم» ثانياً؛ لذا فإن أي مفاضية قد تعرّزّ من موقفه، وهذا ما لا يريده «الطالبانيون».

4- قناة «الاتحاد» بان جمهوره بحاجة إلى انتصار على «الديموقراطي»، من شأنه إعادة ترتيب «البيت الطالباني» الداخلي، وتكريس قناة لدى شارعه بأن الحزب باق رغم وفاة مؤسسه جلال طالباني، وحاضر في قلب العملية السياسية.

هذه القنوات، تقابلها قنوات أخرى لدى قادة «الديموقراطي» تفسر تمسكهم بمرشحهم فؤاد حسين، وقبولهم بالتوجه إلى النزال البرلماني:

1- موقف كتلة «البناء» الاولى الداعم حسين، وتقدير «البرزانيين» بأن سيناريو انتخاب رئيس البرلمان محمد الحلبوسي سيترك، أي إن انتخاب حسين سيكون في الجولة الثانية (مجموع نصف الحاضرين + 1)، وهو نصاب يمكن أن يؤمّنه تحالف العامري، المالكي.

2-موقف طهران الراضل لكسر برزاني على رغم العلاقة المتوترة بين الجانبين، خصوصاً أن الدوائر المعنية في طهران التمسّت أخيراً محاولات «جديدة» من قبل ريبيل للاقترب من طهران، والانتقال إلى مستوى جديد من العلاقة معها.

3-نتائج الانتخابات التشريعية في أيار/ مايو الماضي، والانتخابات المحلية في أيلول/ سبتمبر الماضي، التي أرست قناعة لدى «الديموقراطي» بأنه زعيم الشارع الكردي، ومن حقّه أن يكون ممثله في «المركز»، ومكوّناً أساسياً من مكوّنات «الكتلة الأكبر».

أمام التسلّح المتضاد بالقناعات، رسمت القوى «الشيعية» خطتها على أساس «حرية الاختيار» (في ظلّ رهان «البناء» على أن فؤاد حسين كان سيفوز بالمنصب)، لكن مبادرة الأميركيين إلى ممارسة ضغوط على صالح للانسحاب دفعت الجميع إلى التصويت للأخير. فاز الرجل بالمنصب، وسارع إلى تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل الحكومة الاتحادية المقبلة، ما إن أنهى قلاوة القسم، أحداث متسارعة أفضت إلى خروج «حزب الدعوة الإسلامية» من الحكم بعد 13 عاماً من الهيمنة عليه.

## عادل عبد المهدي... الصحافيّ الحذر

يوم عاد اسمه للتداول كمرشح توافقي قبل أسابيع، كتب اعتذاراً لقراءته عن كتابة مقاله اليومي، يعرفه الجميع بـ«الدكتور عادل»، مع أنه لا يحوّز شهادة دكتوراه. يخفّد عبد المهدي على الأميركيين: قد يبدو هذا مستغرباً من صديق واشنطن الذي عاش حياته في فرنسا وحمل جنسيتها، وقبل أن يعود في 2003 إلى العراق عضواً في مجلس حكم الاحتلال. وثائق «ويكيليكس» تكشف أن صاحب الأصول الكويتية، وفق تقرير للخارجية الأميركية في عام 2007، لم ينس بعد أن الأميركيين منعوه من الوصول إلى رئاسة الحكومة تحت ذريعة «علاقاته الإيرانية». حدث ذلك بعد تفصيل اللاعبين إبراهيم الجعفري في اللحظات الأخيرة (2005)، وبعد أن كان عبد المهدي نفسه، وكذلك بحسب وثائق «ويكيليكس» يتواصل مع الأميركيين لتحذيرهم من «التغلغل الإيراني» في العراق!

بومها، استرضي الرجل بمنصب أحد نائبين رئيس البلاد (حتى 2011). لم يخرج ابن الناصرية (جنوب شرق) من اللعبة، بعد أن ترك بصمته في عراق ما بعد الغزو، سواء في مجلس الحاكم الأميركي، أو من خلال إسهامه في إعداد دستور الفدرالية الغرم بها كولد الباحث الاقتصادي بالأنكار الاقتصادية الليبرالية. لكن حضوره الأقوى في السلطة كان يوم اختياره وزيراً للنفط عام 2014. لم يتم عبد المهدي كثيراً في المنصب، إذ قدّم استقالته بعد مدة قصيرة (2016). يشتكي أصدقاء الرجل خصوصه على السواء، من كثرة «استقالته»، يقولون إنه سرعان ما يعلن «اضراباً» ويتراجع عن التزاماته تحت تأثير الخلافات أو أسباب أقل أهمية!

منذ خروجه من وزارة النفط، ارتبط اسمه ب«الحياة»، إذ بات خارج «المجلس الإسلامي الأعلى» التنظيم الذي انخرط فيه منذ الثمانينيات تحت قيادة الراحل محمد باقر الحكيم. تغلّب «الثقف» ومصدر مجلة «نبايع الحكمة» الفكرية وصاحب «شكالية الإسلام والحداثة»، والتضخم على الصعيد العالمي، وغيرها من المقالات والأبحاث الاقتصادية والفكرية، في عده مذاهب فكرية، حتى صار ابن العائدة السياسية والإقطاعية مضرب مثال على التغلّب الإيديولوجي، من البعيقة. قبل أن يصبح مطلباً في نظام «البعث» العراقي، فالاشتراكية. حطّ رحاله أخيراً عند الإسلام السياسي، يقال إن الاحتلال الأميركي أعاد إلى عائلته الأراضي التي كانت قد صادرتها حكومة عبد الكريم قاسم في 1958 سننّاً لأقنون «الإصلاح الزراعي»، بعد أن كان والده أحد أصحاب المناصب في النظام الملكي إبان حكم الملك فيصل لبلاد الرافدين.

يقول مجالسود إنه شخص «منظم» ومرتب في متابعه ملفاته وتقديم أفكاره، هادئ ومحدّث لبق، وسياسي محنك.

### عادل عبد المهدي... الصحافيّ الحذر

لم تكن المرة الاولى التي يطرح فيها اسم الرجل لرئاسة الوزراء. دائما ما كان يتردد اسم عادل عبد المهدي المنتكح، في كواليس المنطقة الخضراء، كمرشح «سوية»، أخرها كجديد من حيدر الصادي أثناء ولايته المنصرمة. أخيراً، تزيم ابن الصّد الثامن عليه عرش بغداد

لا يتسرّع في طلب المناصب ولا يتمسك بها، رغم ملاحظة آخرين أن شخصيته «صعبة» وأقرب إلى الثقف منها إلى السياسي الحازم. كثير التردد على طهران حيث يلي الدعوات للمشاركة في المؤتمرات والمحافل المعنية بشؤون المنطقة. يشتكي اليوم البعض في الصالونات السياسية من أن الولود في بغداد عام 1942، كبير في السن (76 عاماً)، وكذلك فهو ينتمي إلى الطبقة السياسية «الجزية» منذ 2003، إلا أنه في الوقت نفسه، وبالتوافق على اسمه لرئاسة الوزراء، يقفل الباب على زمن حكم «حزب الدعوة» بحوز الرجل شهادة بكالوريوس في الاقتصاد. ثابها من جامعة بغداد عام 1963، قبل أن يغادر إلى فرنسا حيث حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية، ودرجة ماجستير ثانية في الاقتصاد السياسي، يردد مقربون من الرجل «الحذر» دائماً، والساعي إلى حماية نفسه باكبر شبكة «توافقات»، أنه اشترط على المفاوضين غطاءً وتأييداً من المرجعية الدينية في النف، لتوليهِ رئاسة الحكومة، وهو ما حصل عليه في النهاية. يعدّ عبد المهدي، صديق الأكراد منذ التسعينيات حين كان يتواصل مع أحزاب «كردستان» بتكليف من «الجلس الأعلى»، مكسباً لأربيل والسليمانية، وهو الذي حمى امتيازات الإقليم، سواء في تشريع النفط وملفي كركوك حصّة الإقليم من الموازنة. كذلك تعدّ طهران «مجي» صديقه. عبد المهدي مكسباً إيجابياً، وفي الوقت نفسه لا شيء، يشي بانزعاج أميركي من اختياره في أعلى منصب عراقي، سوى أنه أتى من بوابة فشل تأمين واشنطن ولاية ثانية لحيدر العبادي، وهكذا يكون «الدكتور» قد حقّق «انتقامه» من أصدقائه الأميركيين بعد 13 عاماً على عرقلة وصوله إلى المنصب!

**(الناضول)**



توخّه الة القطنية لإجراء معاملات عائلية واختلف فيها (من البيت)

### تقرير

## خاشقجي في شباك ابن سلمان: أنقرة آخر من تعلم؟

في حدث ليس هو الأول من نوعه في اختطاف مواطنين من الخارج، أقدم النظام السعودي، أمس، على اختطاف الكاتب والصحافي، جمال خاشقجي، من تركيا، بعد دخوله القنصلية السعودية في إسطنبول، للحصول على أوراق رسمية، قبل أن يجري تسفيره إلى المملكة مساءً، وسط صمت رسمي عن أسباب الاعتقال. خطيبة خاشقجي، خديجة، سربت لوسائل إعلام تركية وعربية، مجربات اختطافه، مشيرة إلى أن خطيبها توجه إلى القنصلية لإجراء معاملات عائلية فيها قبل أن يغادر من مطار إسطنبول طلبوا منه العودة بعد أيام، لإتمام الإجراءات المتعلقة بمعاملاته. وعذ عودته، أمس، إلى السفارة، عند الساعة الواحدة ظهراً، اختفى في ظروف غامضة، فيما بلغها موظفو السفارة بأنه غادرها. ورغم ذلك، دخل عناصر من الشرطة التركية، بحسب ما كشفت وسائل الإعلام التركية، مبنى القنصلية في منطقة بشيكتاش في إسطنبول، للبحث عن خاشقجي، لكنهم لم يجدهو، فيما تحققت الشرطة التركية من كاميرات المراقبة، التي أظهرت أن خاشقجي غادر مبنى القنصلية، بعد 20 دقيقة من دخولها، فظل مصير الصحافي مجهولاً، حتى إعلان حساب «معتقلي السراي»، أن خاشقجي وصل إلى السعودية مساءً، بالتزامن مع إعلان «الإنتربول السعودي»، أنه اسرد، «طلوباً بقضايا احتيالية في شبكات بدون رصيد» من دون ذكر اسمه. الرئاسة التركية تابعت قضية اختطاف خاشقجي عن كثب، أمس، حسب ما أكدت خطيبته، لوسائل الإعلام، بالقول إنها ظلت على اتصال مباشر بالرئاسة التركية، التي تعهدت لها العمل على كشف لغاز اختفائه (قبل الكشف عن وصوله إلى المملكة. في ضوء ذلك، رجح مراقبون أن تؤدي عملية الإختطاف، من دون علم السلطات التركية، إلى مزيد من تازيم العلاقات السعودية-التركية، التي شهدت، في الأونة الأخيرة، انزلاقاً ملحوظاً، إثر سياسات المملكة الخارجية، بدءاً من الحج، وليس انتهاءً باختلافات الجزرية تجاه العمال مع ملفات فلسطين وسوريا والعراق والتعامل مع إيران.

قبل خروج خاشقجي من السعودية، في تموز/ يوليو عام 2017، إلى الولايات المتحدة، لم يكن يحمل الرجل، الذي شغل عنده الخطوط الأميركية والإيرانية على نحو مثبّر للدهشة، رفقاً لعلومات «الأخبار»، فإن الأميركيين، الذين كانوا يحاولون - عقب فشل مشروعهم في فرض رئيس حكومة على مواهر - اللعب على الحبال جميعها بما يلائم مصالحهم، هم من طلبوا من «الاتحاد الوطني» تبني ترشيح صالح لكتهم عندما لمسوا استعداد طهران وحلفائها لاستيعاب فريق بارزاني، بإدراو في سحب الوليد بن طلال، في عام 2015، من المنامة، بعد ساعات فقط من انطلاقها، إلى أن أعلنت الخارجية السعودية في بيان عام 2016، أن خاشقجي «لا يمثل المملكة بأي صفة»، بعد أن كان يعتبر من المقربين من نواتر القرار، في عهد الملك عبد الله.

**(الأخبار)**